



صلاح جودة في ذكرى رحيله الغامض ! (4 - 5)

بقلم : رائف محمد الويشي

8 ديسمبر 2017

نواصل في هذه الحلقة الرابعة ذكر أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إنهيار الإقتصاد المصري وطرق علاجه :

في 29 أغسطس 2014 يتحدث العلامة صلاح جودة عن صندوق تحيا مصر الذي أعلنه السيسي بعد فترة قصيرة من إعلانه الحكم في 7 يونيو 2014 ، فيقول التالي :

" مبادرة صندوق تحيا مصر أطلقها المرشح عبد الفتاح السيسي ثم تابعها بعد ذلك الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد توليه المسؤولية ، هو قال أثناء ترشحه عن شيئين بخصوص هذا الموضوع :
الأول : قال أن مساعدة الأشقاء العرب لمصر لا يجب أن تقل عن 100 مليار دولار ..
الثاني : طلب من المصريين أن يتبرعوا في صندوق سماه " تحيا " بقيمة 100 مليار جنيها ..

هو بدأ بنفسه بعد توليه المسؤولية وأعلن أن مرتبه الذي يكفيه لا يجب أن يزيد عن 42 ألف جنيها وأنه يتبرع بنصف هذا الراتب ، أي أن مرتبه سيكون بحدود 21 ألفا جنيها ..
في 14 أغسطس 2014 وصلت التبرعات بالصندوق إلي مليار ونصف المليار ، منهم مليار جنيها تبرعات من القوات المسلحة ، ونصف مليار جنيها جاء أغلبها من رجال الأعمال ..

علينا أن نعرف أن قصة صناديق التبرعات في مصر قصة سيئة السمعة وهي عالقة في أذهان المصريين بسبب تجاربهم معها ! سأحكي قصة هذا الموضوع الذي تحول إلي سراب :

* السيدة أم كلثوم بدأت هذه النوعية من الصناديق منذ هزيمة 67 ، كانت جميع حفلاتها منذ الهزيمة وحتى وفاتها يتم تخصيصها للمجهود الحربي ، ولما تبرعت بخواتمها تبعتها سيدات مصر وتم جمع نصف طن ذهب ..

* تلي ذلك عام 1977 حيث تبنت جريدة الأهرام إنشاء صندوق يسمى " أرض الفيروز " ، كان عبارة عن جمع التبرعات لتنمية سيناء ، جمعوا في تلك الحملة أكثر من 850 مليون جنيها ، ولأن سعر الجنيه كان يساوي 68 قرشا في هذه الأيام ، فنستطيع أن نقول أن المبلغ المذكور كان يزيد عن مليار دولار بأسعار اليوم ، وهذا كان مبلغا ضخما جدا قد يصل قيمته الشرائية إلي عشرة أضعافه بأسعار تلك الأيام !
أين مليار ومائة مليون دولار من صندوق تبرعات أرض الفيروز؟! لا أحد يعلم ولا أحد حقق ولا توجد رغبة في التحقيق !

* في نهاية الثمانينات قامت شركات توظيف الأموال بحملة تسمى " صندوق دفع ديون مصر " ، كان ذلك في حكومة د. عاطف صدقي ووزير المالية محمد الرزاز ، أعلن حينها حسني مبارك أن الصندوق سيكون تحت إدارته شخصيا ، تبرع الشعب ببلايين الجنيهات في هذا الصندوق ، كان جميع طبقات الشعب المصري يتبرعون ومنهم ملايين الموظفين في الحكومة بأيام وأسابيع من مرتباتهم !
أين ذهبت هذه البلايين التي تم جمعها في صندوق تبرعات لسداد ديون مصر؟! لا أحد يعلم ولا أحد حقق ولا توجد رغبة في التحقيق !

أعقب ذلك تعرض مصر لمجموعة من الحوادث الطبيعية في عقد التسعينات ، منها السيول في صعيد مصر ، ومنها السيول في سيناء ، ومنها الزلزال في عام 92 ..

* في سيول قنا تم جمع 980 مليون جنيها وتم توزيع بيوت قليلة العدد علي المتضررين لا تتعدى العشرين بيتا وهلل الإعلام ببعض الصور لهم بغرض الدعاية وناموا علي بقية المبلغ !

* في زلزال 92 تدخلت الدول العربية بدفع عدة مئات من ملايين الدولارات ، وأذكر أن القذافي دفع حينها 60 مليون دولار ، وما فعلوا من تصليح بعض النماذج في سيول قنا فعلوه أيضا في زلزال 92 !

* تلا ذلك صخرة المقطم في الدويفة التي إنهارت مع بعض صخور الجبل علي المنازل ومات المئات من الشعب ، جمع مبارك من العرب في هذا الحادث 4.5 مليار جنيها وتبرع المصريون بحدود 1.5 مليار جنيها ، يعني وصل المبلغ إلي 6 مليار جنيها ، هذا المبلغ كان كفيلا في هذه الأيام بإنشاء مدينة لمائة ألف مصري ، لكن ما حدث أنهم سلموا 400 أسرة من المتضررين منازل وناموا علي هذا المبلغ الكبير !

* في سيول سيناء التي تضررت بها المدينة الرياضية في سيناء قام النظام بجمع 2.5 مليار جنيها من الشعب ، وأيضا كان حال هذا المبلغ مثل بقية المبالغ السابقة الذكر !

* بعد ثورة يناير قال الدكتور سمير رضوان وزير المالية في حكومة د. عصام شرف أنه يجب عمل صندوق لدعم البورصة لأن البورصة تضررت كثيرا بإغلاقها لمدة 55 يوما ، بلغ تبرع مؤيدي شيخ واحد ما قيمته 30 مليون جنيها وقام شيوخ آخرون بنفس العمل مع مؤيديهم ، جمعت الحكومة هذه التبرعات ولا أحد يعلم بها شيئا !

* بعد أحداث رابعة قام بعض شيوخ السلفية بدعوة مؤيديهم بالتبرع في صندوق للتخلص من المعونة الأمريكية ، وبلغ المبلغ المعين من قبل أحد الشيوخ عن مؤيديه في أقل من شهر مبلغ 60 مليون جنيها ، وذهبت أيضا هذه المبالغ أدراج الرياح !

* قام في نفس الوقت أحد الفنانين بجمع تبرعات من الشعب تحت اسم " لا للعشوائيات " فجمع 120 مليون جنيها ، ولم يسمع أحد من الناس عن أي تطوير لأي عشوائية من العشوائيات المنتشرة ، يعني ناموا أيضا علي المبلغ !

ما أريد قوله أنه إذا أردنا لصندوق تحيا مصر أن ينجح فلا بد أن تكون هناك شفافية لأن سمعة صندوق التبرعات في مصر – كما أوضحت – في منتهي السوء ! كما يجب أن يتم تخصيص التبرعات في هذا الصندوق للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر !

هل يصدق الناس أن الخديو إسماعيل أراد ألا يجعل إرث الحكم بين الأشقاء كما تنص إتفاقية 1840 بل فقط في أولاده فتعهد بدفع رشوة سنوية لتركيا بقيمة 100 جنيها وظلت تدفع حتي عام 1978 حتي تنبه لها د. علي لطفي صدفه بسبب مقاطعة العرب وقلة الأموال؟!!

هل يصدق الناس أن الحكومة لها ضرائب متأخرة عند رجال الأعمال منذ سنوات بقيمة 85 مليار جنيها ولا تبذل مجهودا يذكر في تحصيلها لأن رجال الأعمال هؤلاء هم صبيان النظام الحاكم؟!!

هل يصدق الناس أن هناك شركة تسمى الشركة القابضة للصرف الصحي ومقرها محافظة قنا كتبت في إيصالات الإنشاءات التي أقامتها منذ شهرين أن طن الحديد المستخدم يبلغ 69 ألفا من الجنيهات من أموال المعونة اليابانية التي تلقتها بينما سعر الطن هو عشر هذا المبلغ؟! معي الأدلو بالوثائق وأعلم أنه لن يحقق أية جهة رقابية !

ضربت مثلا جري واقعا علي الأرض بموضوع تركيا ، وآخر بموضوع الضرائب المتأخرة ، وثالث بالشركة القابضة للصرف الصحي في قنا كي أبين أنه إذا أردنا لصندوق تحيا مصر النجاح فلا بد من الشفافية التامة ومعاينة أي مسئول عن الفساد !

في 10 سبتمبر 2014 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة إنهيار منظومة العدالة الضرائبية في مصر وما يصاحبها من فوضى ، فقال التالي :

" عدد موظفي الدولة بيغ 6.5 مليون مواطن ، يدفعون 4 مليار جنيها كضرائب ، عدد موظفي القطاع الخاص الرسمي يبلغ 5.8 مليون مواطن يدفعون ضرائب تبلغ 3 مليار جنيها ! فكيف يدفع موظفوا القطاع الخاص ضرائب أقل من موظفي القطاع الحكومي ، وهم الأعلى مرتبا؟! إذن هناك خلل كبير في ملفات الدولة !

هذه الفوضى تتراكم وتؤثر علينا تأثيرا سلبيا ، نحن نصدر بـ 20 مليار دولار ، ضمنهم 2 مليار دولار صادرات زراعية ، وهذه أرقام في منهي الضعف ولا تتناسب مع دولة نيلية تزرع الأرض علي مدار العام ! بينما بـ 60 مليار دولار سنويا ، هذا رقم الحكومة لكن الواقع يقول أن الإستيراد يفوق 70 مليار دولار بسبب الطرق الملتوية ، إذن هناك فجوة سلبية تقدر بمبلغ 50 مليار دولار سنويا ! الرقم يزيد سنويا نظرا لزيادة السكان ، هذه كارثة !! روسيا طلبت منا صادرات زراعية بقيمة 5 مليار دولار بسبب المقاطعة المفروضة عليها من أوربا ، لم نلتفت لذلك واتجه

الإعلام إلي تلميح زيارة الرئيس السيسي إلي روسيا وصورها كفتح مبین وتركوا الجانب الإستثماري معلقا !! " ..

في 15 سبتمبر 2014 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن بعض الفوارق بين الذين حكموا مصر وكيفية التعامل مع الكوارث التي تواجه مصر حاليا من جراء الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء الحكام ، فقال التالي :

" حسني مبارك أمضي 30 عاما في الحكم ، كان يقول للمقربين منه بأن يتعدوا عن التجارب ويمارسون العمل التقليدي الذي كان يتم مع من كان من قبله ، فظل الإقتصاد يعاني من ذلك ، لكنه لم يكتف بالثبات بل زاد عليه بالتهب والفساد فانهارت مصر في عهده إنهيارا أزعم أنه الأكبر في تاريخ مصر الحديث !

عبد الناصر كان شغوفا بالقراءة فأحدث تطورا بالإقتصاد لا بد أن نعترف به ، السادات كان يكره القراءة لكنه كان يستعين بمن يقرأ له ، فكان أنيس منصور يمده بما هو جديد حول العالم بصورة يومية ، أما حسني مبارك فكان لا يقرأ ولا يستعين بما يقرأ له لأنه أمضي حياته كرجل موظف ، فعاش مدة رئاسته بهذا الأسلوب العقيم ، وزاد عليها – كما ذكرنا – بفساده ونهبه لثروة مصر ! هل تذكرون أثناء محاكمته واتهامه بأنه أفسد في تصدير الغاز وكذا وكذا فما كان رده؟! قال أنا لم أمض علي هذا الورق ! هذا كلام لا يصدر إلا من رجل موظف وليس من رئيس دولة !

قضية الدعم الذي يصل إلي مستحقه عبارة عن كذبة كبري يضحك بها المسؤولون علينا ! قيمة الدعم في الموازنة العامة يبلغ 205 مليار جنيها ، ما يصل إلي مستحقه يبلغ فقط لا يتجاوز 85 مليار جنيها ، أي أن هناك 120 مليار جنيها من أموال الدعم تذهب إلي كبار الحيتان الذين يدورون في فلك المسؤولين ! يتم ذلك في صورة دعم وهمي بالطبع لا يسحقونه ، مثل مصانع الأسمنت والحديد والسيراميك والطوب والورق والألمونيوم والورق وغيرها الكثير ، هؤلاء يحصلون علي طاقة مدعمة ويبيعون أسعارهم بثلاثة أضعاف سعر التكلفة في بعض السلع (كالأسمنت) ! هذه جريمة يجب أن تتوقف ويقدم المسئول عنها إلي المحاكمة لو كان هناك عدلا في هذا البلدا !

مصر مصابة بحفنة من العاهات منذ عقود تحكمها ! إبحث معي عن أي رئيس وزراء في مصر جاء واعترف أن هناك كارثة في مصر ! جميعهم يقول أن الأمور زي الفل ! حتي هذا رئيس الوزراء يقول بعد ثورتين الآن أن سد النهضة هو خدمة لمصر ! من يصدق هذا الكلام الذي لا يقوله إلا رجل معتوه أو عميل؟! هذا رجل مكانه الطبيعي المحكمة ! هو لا يعلم أن الحروب القادمة ستكون من أجل المياه !

هل يتصور المواطن أن هناك 22 مليار جنيها في موازنة 2009 / 2010 لبند الشاي والقهوة والأقلام الرصاص؟! هذه كوارث لو وقفت أمامها ودرستها يمكن أن تصيب الباحث بسكتة قلبية !

مصر تعيش في فقر طوال العقود الستة الماضية ! قبل الثورة كان المجتمع المصري مقسم إلي عدة مستويات : كان هناك 4 % من كبار الأغنياء ، ثم 10 % من الأغنياء ، ثم 30 % من الطبقة الوسطي ومنها الأطباء والضباط والمحامون والمهندسون وخلافة ، ثم 30 % من الطبقة الأقل من الوسطي وفيها العمال والفلاحون ، ثم الطبقة الفقيرة بحدود 20 % !

الآن أصبح الوضع كارثيا بامتياز : هناك طبقة من مصاصي دم الشعب بحدود 1 % ، اختفت الطبقة الوسطي وأصبحت طبقة فقيرة وهي بحدود 40 % ، ثم هناك الأشد فقرا بحدود 60 % ، هذه كارثة تعيشها مصر بفضل السياسات التي يقودها هؤلاء المعتوهون !

لا بد من إعادة الطبقة الوسطي إلي وش الميه من قاع المحيط ، كيف يتم ذلك؟! بالعدالة الإجتماعية في توزيع الموارد علي الشعب :

- ذكرنا موضوع الدعم وأوضحنا كيف يتم من خلاله نهب ثروة مصر !

- ذكرنا قضية رفع المرتبات طبقا لنسبة التضخم !

- ذكرنا قضية الحد الأقصى للدخل (وليس الحد الأقصى للأجر كما يمدعوننا) لوقف هذا الفاسد الذي يتقاضى 5 مليون جنيها في الشهر !

لو تم تنفيذ هذه النقاط الثلاث لعادت الطبقة الوسطي إلي وش الميه ، وطبعا ستصعد معها الطبقة الفقيرة وتقل نسبتها كثيرا ، كما ستختفي تماما الطبقة الأشد فقرا ! هل هم يستطيعون فعل ذلك؟! أقول لا لأن مصالحهم من الحيتان الكبار وليس مع الشعب !!

هذه النقاط الثلاث تحقق مطالب الشعب في ثورة يناير والتي لخصها في أربع كلمات : عيش – حرية – عدالة إجتماعية ، هذه النقاط الثلاث كفيلة بإنهاء المشاكل لـ 70 % من الكوارث التي تعيشها مصر ، أما الـ 30 % الآخرين فسيكون من الأسهل التخلص منها ، يعني الأمر يستغرق 36 شهرا من التخلص من جميع مشاكل مصر ، لن نحتاج خلال تلك الفترة إلي قروض من الخارج ، الحلول عندنا وبأيدينا ، لكن هناك شرطا واحدا لتحقيق ذلك : أن تتوافر الإرادة السياسية والشفافية لدي من بيده الحكم !

هذه دولة بها ثروات يمكن أن تجعل إقتصادها رقم 12 عالميا خلال مدة أقصاها 36 شهرا ، لا بد أن يكون لدينا المسئول الذي يمكن له تحقيق هذا الأمنية التي هي سهلة المنال ، الكوارث واضحة جدا ، والحلول أكثر منها وضوحا للتخلص من الكوارث ، لا أدري لماذا لا يتحركون !؟

هناك فندق في الإسكندرية اسمه فندق فلسطين ، تم بناء هذا الفندق بالكامل في عام 1967 خلال 51 يوما فقط كي يستقبل مؤتمر القمة العربي بعد الهزيمة ، هذه إرادة سياسية شيدت هذا الفندق في هذه المدة القياسية ..

لو توافرت نفس الإردة السياسية للقائمين علي الحكم للتخلص من كوارث مصر التي تعيشها ، فسوف يكون التخلص منها أسهل من بناء فندق فلسطين ، أقول هذا الكلام وأنا رجل مهمته البحث والأرقام ! ..

في 17 سبتمبر 2014 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن أهمية التخطيط في مصر ، تلك الكلمة التي تفضح العسكر ، كان الجنرال السيسي قد أكمل سيطرته علي مصر عندما حلف اليمين في 6 يونيو 2014 ، قال العلامة جودة ما يلي :
" المرشح عبد الفتاح السيسي قال أثناء فترة ترشيحه أنه يحتاج لصندوق لدعم مصر بحدود 100 مليار دولار وليس أقل من ذلك ، بعد حلف اليمين في ظهر 7 يونيو 2014 بأقل من ساعة أعلنت السعودية أنها ستعقد مؤتمرا للمانحين لمساعدة مصر ..

سواء كانت هذه المنح هبات لا ترد أو ودائع لأجل بدون فائدة أو قروض بفائدة بسيطة فإنه من المحتم علينا أن نكون جاهزين بخطط محكمة الدراسة في قطاعات محددة بالدولة يتم تنفيذها فورا من خلال دراسات جدوي وضعها المتخصصون حتي لا تضيع علينا الفائدة المرجوة من هذه المنح المختلفة الأشكال ..

رحلة العذاب من تجهيز الأرض والبنية التحتية لها بما فيها من إمضاءات تستغرق بمصر من سنتين لثلاث سنوات ، بعض هذه المنح هي ودائع بدون فائدة لمدد قصيرة ، فإن معني ذلك أن الدولة المانحة ستسحب الخدمة المقدمة لنا ونحن لم نبدأ التنفيذ بعد ، فهل هذا يعقل !؟

هل من المعقول أن يقول رئيس الوزراء (إبراهيم محلب) ووزير التخطيط والتعاون الدولي (أشرف العربي) أن هدفهما هو جعل مصر في المرتبة الثلاثين عالميا من حيث القوة الإقتصادية بعد 15 عاما !؟

هذا كلام يسبب إحباطا لي ! أنه يشبه ولدا يعد أباه بمذاكرة دروسه في الليل والنهار كي يحقق 65 % في نهاية العام الدراسي !! هذا كلام فارغ ! أنظر إلي تركيا في 2002 ، كانت القمامة في شوارع العاصمة ومدينة إستنبول في وضع أسوأ من منطقة الوراق عندنا ، وكان معدل التضخم في تركيا يبلغ 900 % ، لكنهم رغم ذلك قالوا أنه في خلال ست سنوات نريد أن نكون الدولة العاشرة عالميا ، لكن ذلك لم يتحقق ، فقد إستغرقوا سبع سنوات ليصلوا إلي الترتيب الـ 14 ، هذا ممتاز !

قارن بين أمانتي رئيس الوزراء ووزير تخطيطه عندنا وبين أمانتي الأتراك في 2002 ! سنجد فارقا كبيرا بين الطرفين ، علما أن وضعنا في عام 2000 كان أفضل من تركيا في أغلب المجالات !

كيف وصلت تركيا إلي ما هي عليه الآن ؟! بالتخطيط !!

نحن لا نخطط بل نسير كالعريان ونصنع مشاكل لمن يأتي يستثمر عندنا فيهربون ويذهبون لغيرنا فيقبلونهم بالأحضان وييسروا لهم الأمور ! المستثمر جاء لتخفيف أعبائي وتحقيق أرباح له ولي ، لم نعطه الفرصة لتحقيق ذلك ! يوجد لدينا ثمانية آلاف قانون للإستثمار ودخل علي كل واحد منهم عدة تعديلات فأصبحت هناك غابة تتكون من 88 ألف قانون في قطاع الإستثمار فقط ! بالإضافة إلي غابة المشروعات المتضاربة تلك هناك ملف الفساد الذي يرهق المستثمر ويكلفه 35 % إلي 40 % من قيمة المشروع ، لهذا لا يأتي عندنا المستثمر !

كيف يختلف رقم الدين الخارجي بين وزارة المالية والبنك المركزي وهما الجهتان المخولتان بهذا الرقم ؟! الرقم عندهما كان يجب أن يكون منضبطا بالمليام ، لكن المصيبة أن هناك 12 مليار دولار فارق بينهما ، أحدهما يقول أن الدين الخارجي 50 مليار دولار والآخر يقول بل 62 مليار دولار ! فهل هذه دولة نرجوا فيها تخطيطا محكما ؟! " ..

في 30 ديسمبر 2014 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن معني الإقتصاد الحر في الدول المحترمة ومعناه في مصر ، ودور ذلك في تدمير الإقتصاد المصر ، فقال التالي :

" القائمون علي مسئولية مصر في زمن حسني مبارك وحتى هذه اللحظة فهموا " الإقتصاد الحر " بالخطأ ! هم فهموا أن الإقتصاد الحر معناه أن

المسئول حر يفعل ما يشاء في الإقتصاد !

الإقتصاد الحر في الدول المتقدمة الغربية يعني تفاعل آليات السوق بمساعدة وتنشيط من الدولة ثم قيام الدولة بمراقبة عملية التفاعل هذه بما يحقق أفضل الأداء بأقل الأسعار كي يصب الناتج النهائي لصالح المواطن ..

خذ علي سبيل المثال 146 شركة من قطاع الأعمال ، هم من تبقي من مذبحه نهب قطاع الأعمال ! تلك المذبحة التي تمت بتخطيط من حسني مبارك لنهب شركات مصر الناجحة ، هذه الشركات المتبقية ما زالت تعمل بمفهوم " الإقتصاد المقيد " ، قيمة هذه الشركات المتبقية تقدر بتريليون جنيها مصريا ، يعني لو عرضناها للبيع بصورة خالية من الفساد ستجلب فائدة سنوية من البنوك بحدود 10 % علي الأقل ، يعني 100 مليار جنيها سنويا ! لو نظرنا لقيمة ما تنتجه سنويا هذه الشركات المتبقية لعرفنا أنه يبلغ 2.5 مليار جنيها ، هذا نوع من أنواع العبث بمقدرات مصر !

هذه مذبحه ثانية بعد المذبحة الأولى في شركات قطاع الأعمال الذي كان يبلغ 425 شركة وتم تقييمها من أكبر شركة تقييم في العالم بقيمة 2.3 تريليون جنيها !!

في المذبحة الأولى باعوا 52 % من هذه الشركات بقيمة 36 مليار جنيها رغم أنها كان النصف الأفضل (وش القفص) ورغم أن المبلغ الحقيقي لهذا النصف – حتى لو افترضنا أنه يماثل النصف الثاني – يقدر بقيمة 1.2 تريليون ، أي أنهم باعوه بقيمة 2 % تقريبا من قيمته ، لم يدخل خزينة الدولة من مبلغ 36 مليار جنيها إلا 13 مليار جنيها !

الإقتصاد الحر معناه الحقيقي هو تهيئة المناخ الصحي للمستثمر كي يجلب أمواله بسرعة ليحقق أرباحا له ولنا وذلك بتجهيز قائمة من المشروعات المطلوب إستثمارها مع كافة البيانات المرافقة ، المستثمر بعد تجهيز تلك القائمة يريد من المسؤولين خمسة أشياء :
سهولة دخول أمواله – سهولة خروج أرباحه – أستقرار التشريعات الإستثمارية – إحترام الحكومة لتعاقداتها مع المستثمر – إنعدام البيروقراطية والفساد المتمثل في الرشاوي ..

توجد في مصر قائمة طويلة من المعوقات في كل بند من هذه البنود الخمسة ، هذه المعوقات تجعل من المناخ الإستثماري كالجحيم بالنسبة للمستثمر مما يجعله يتوب ويحلف بأيمان الله ألا يأتي مرة ثانية لهذا البلد ، بل إنه يتصل بزملائه المستثمرين وينصحهم بعدم الحضور حتي لا يهدروا وقتهم كما حدث معه !

خذ مثلا التشريعات الإستثمارية ، في بلاد الغرب لا تزيد تلك التشريعات عن العشرات ، لدينا ثمانية آلاف تشريع إستثماري معهم حوالي عشرة تعديلات لكل منهم علي الأقل ! يعني حوالي 90 ألفا من تشريعات الإستثمار ! هذا كم كفيل بتطفيش كل مستثمر يرغب بللحضور لهصر !

خذ مثلا آخر في البيروقراطية المصرية ، في كل دول العالم تستغرق المدة التي تخصص فيها أرض المشروع وما يصاحبه من مياه وكهرباء وخلافة ثلاثة أيام دون أن يدفع قرشا كرشوة لأن من يرتشي يدخل السجن ، في مصر يستغرق الأمر ما يزيد عن عام وخلال هذه المدة وبعدها يظل المستثمر في دفع الرشاوي للعاملين حتي يحصل علي حقوقه المشروعة ، وهذا يسبب خسائر فادحة للمستثمر !

في بداية مارس القادم سيتم عقد المؤتمر الإقتصادي للمانحين في مصر ، لابد أن نستعد بقائمة من الخطط الإستثمارية للمستثمر في كافة قطاعات الدولة ومعها كافة المعلومات المرافقة لتلك الخطط ، طبعا مع الإنتباه جيدا للبنود الخمسة المذكورة لتذليل كافة الصعاب التي تواجه المستثمر وإلا سيأتي المستثمر لقضاء أيام مهكرة في اجتماعات مملة ، ولن نراه مرة أخرى ! " ..

في الحلقة القادمة إن شاء الله نواصل ذكر أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إنهيار الإقتصاد المصري وطرق علاجه ، فإلي لقاء

..
رائف محمد الويشي

أمريكا

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على صفحته ومدونته

www.ahrarmisr.com